سلع كفن أو السلع الرديئة

ويقصد بهذه السلع تلك السلع الهامة الخاصة بطبقة معينة هم أصحاب الدخول المحدودة. فقد لاحظ جفن أنه توجد سلع يؤدى أرتفاع ثمنها إلى زيادة الكمية المطلوبة منها وليس نقصانها، كما ينص قانون الطلب، أي أن العلاقة هنا أصبحت طردية متزايدة.

وتفسير ذلك أن أرتفاع ثمن هذه السلع (كما في الخبز أو البطاطا مثلاً) يؤدي إلى تدهور كبير في الدخل الحقيقي أو القوة الشرائية لهذه الطبقة، إذ أنها تنفق جزءً كبيراً من دخلها للحصول عليها، أي أنها تكلَّف جزءً كبيراً من دخولهم بالإضافة إلى كونها من المواد الغذائية الأساسية لديها والتي لا يمكن الاستغناء عنها كما لا يوجد لها أي بديل أو منافس كامل لاشباع نفس الحاجة.

وعلى عكس قانون الطلب فإن أرتفاع اثمان هذه السلع يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة منها أو انقاص الإستهلاك من المواد الغذائية الأخرى، كاللحوم مثلاً وغيرها، الأغلى ثمناً منها، لأن هذه السلعة الرديئة تظل بالرغم من إرتفاع ثمنها أرخص نسبياً من كافة السلع الغذائية الأخرى. مما يدفع هذه الطبقة إلى زيادة إستهلاكها منها لتعويض النقص في باقي السلع. ويحدث العكس في حالة إنخفاض أثمان هذه السلع، فوفقاً لقانون الطلب يجب أن تزيد الكمية المطلوبة منها، ولكن نظراً لخصوصية هذه السلع فإن

الكمية المطلوبة منها تقل، إذ يزيد الدخل الحقيقي أو القوة الشرائية لأصحاب الدخول المحدودة وبالتالي تستطيع أن تزيد من إستهلاك اللحوم أو المواد الغذائية الأخرى وذلك على حساب هذه السلعة.

وواضح أن هذا الاستثناء يتعلق بأنواع محددة من السلع هي السلع الرخيصة أو الرديئة، أو ما يسميه البعض بسلع الفقراء التي يظهر فيها أثر الدخل السالف بيانه، واضحاً بصورة أكبر من أثر الاحلال